



أزمة فايروس كورونا: العولمة و دور جديد للدولة اقتصاديا

**Corona Virus Crisis: Globalization And A New Role For The State
Economically**

د. أحمد فايز الهرش*، جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية، أنقرة، تركيا.

تاريخ الإرسال: 2020/04/15	تاريخ القبول: 2020/05/15	تاريخ النشر: 2020/06/01
المصطلحات المفتاحية		الملخص
العولمة؛ تدخل الدولة؛ كورونا؛ أوبئة.		<p>شكلت أزمة مرض كوفيد 19 تحديا كبيرا للدول والكيانات الاقتصادية لما له من آثار على جميع جوانب الحياة، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر أزمة مرض كوفيد 19 على جانبين مهمين: تدخل الدولة في الاقتصاد، ونظام العولمة حيث تسعى الدراسة إلى البحث في مظاهر تدخل الدولة في ظل تأثيرات فيروس كورونا كما تحاول الدراسة التوقف عند آثار الجائحة على العولمة.</p> <p>واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي للاطلاع على عدد كبير من البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات الدولية وكذلك المنهج التحليلي لتقديم استشراف لأثر هذه الجائحة على مستقبل العولمة وتدخل الدولة في عالم ما بعد كورونا. وخلصت الدراسة إلى أن ثمة تأثيرات اقتصادية واجتماعية لجائحة كورونا منها أن الدولة ستصبح أكثر تدخلا في النظام الاقتصادي كما أن نظام العولمة سيكون أكثر تحفظا بعد انكفاء الدول على الذات.</p>
Abstract		Keywords
<p>The crisis of Covid 19 is a major challenge for countries and economic entities because of its effects in all aspects of life. This research aims to study the impact of the Covid 19 disease on two important aspects of the state's intervention in the economy, and the system of globalization where the study aimed to research the aspects of state intervention in light of The effects of the Corona virus, as studied when the effects of the pandemic on globalization.</p> <p>The researcher used the inductive method to view a large number of statistical data, reports and international studies, as well as the analytical approach to provide foresight of the impact of this pandemic on the future of globalization and the state's intervention in the post-Corona world. The study concluded that there are economic and social impacts of the Corona pandemic, including that the state will become more intrusive in the economic system, and that the globalization system will be more conservative after countries retreat to self.</p>		<p>Globalization; State Intervention; Corona; Pandemic.</p>
JEL Classification Codes : F60 ; I28 .		

* المؤلف المرسل: أحمد فايز الهرش، الإيميل: afayh0011@yahoo.com

1. مقدمة:

أدى انتشار وباء مرض كوفيد 19 الذي تسبب به فيروس كورونا المستجد إلى أزمات اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية متعددة، وتسببت حالة الإغلاق الكبير التي عمّت الأسواق نتيجة انتشار هذا الوباء ورغبة الدول بالحد من انتشاره والسيطرة على الوضع الصحي بالبلاد تسببت بخسائر اقتصادية كبيرة وتراجع الإنتاج وتقلص كبير للسيولة المتاحة الأمر الذي استدعى تدخلا اقتصاديا للدول لمعالجة الآثار الناتجة عن هذه الجائحة كما أدى استثناء الوباء إلى تهيؤ ظروف عالمية جديدة أخذت بالتشكل لعولمة جديدة ذات طابع مختلف خاصة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن هذا الوضع.

ولقد برزت مظاهر تدخل اقتصادي جديد للدول لتخفيف أثر هذا الوباء على مجريات الحياة وخاصة المجال الاقتصاد، كما طفت ظواهر مرتبطة بالعولمة، اعتبرت مناقضة لها.

1.1. إشكالية الدراسة:

ولما كانت أزمة الإغلاق الكبير التي سببها انتشار فيروس كورونا حدثا جلالا غالبا ما سيتمخض عنه تحولات اقتصادية كبرى في الأنظمة والسياسات الاقتصادية فإن هذا البحث يرصد بعض هذه التحولات من مظاهر التدخل الاقتصادي للدول لتخفيف أثر هذه الجائحة على الاقتصاد، كما ترصد عددا من التحولات التي اعتبرت ردة عن العولمة، كما استشرفت الدراسة حالة ما بعد كورونا على العولمة وتدخل الدولة.

1.2. أسئلة الدراسة:

وعملت الدراسة على الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما مظاهر تدخل الدولة اقتصاديا في ظل انتشار مرض كوفيد 19 الذي سببه فيروس كورونا؟
- ما الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على العولمة؟
- ما أبرز التحولات الاقتصادية التي ستخلفها أزمة الإغلاق الكبير فيما يتعلق بالعولمة وتدخل الدولة في الاقتصاد؟

1.3. فرضيات الدراسة:

- ثمة مظاهر عديدة لتدخل الدولة اقتصاديا في ظل مرض كوفيد 19.
- هناك آثار اقتصادية لجائحة كورونا على العولمة.
- ستؤدي أزمة الإغلاق الكبير إلى تحولات اقتصادية تتعلق بالعولمة وتدخل الدولة اقتصاديا.

1.4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

- بيان إجراءات الدولة وقراراتها التي اعتبرت تدخلا في الاقتصاد في ظل انتشار مرض كوفيد 19.
- إبراز الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على العولمة.
- بيان التحولات الاقتصادية التي ستسببها أزمة الإغلاق الكبير فيما يتعلق بالعولمة وتدخل الدولة اقتصاديا.

1.5. منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج العلمي الآتي:

إستخدم الباحث المنهج الاستقرائي للاطلاع على عدد كبير من البيانات الإحصائية والتقارير والدراسات الدولية فيما يخص بالأثر الاقتصادي لمرض كوفيد 19 وما تسببه من حالة الإغلاق الكبير التي خلفت أزمات اقتصادية متعددة، والمنهج التحليلي لتحليل تدخل الدولة في الاقتصاد وكذلك تقديم استشراف لأثر هذه الجائحة على مستقبل العولمة وتدخل الدولة اقتصاديا في عالم ما بعد كورونا.

1.6. تقسيمات الدراسة:

وتحقيقا للأهداف الدراسة تناول الباحث الموضوع من محاور عدة هي:

- مفهوم مرض كوفيد 19 وطرق مواجهته:

- العولمة والتدخل الاقتصادي وسط الأزمة:

- أزمة الإغلاق الكبير والآثار الاقتصادية:

- فشل العولمة أو عولمة جديدة:

- آفاق التدخل الحكومي في الاقتصاد:

- دور الدولة ما بعد كورونا:

2. مفهوم مرض كوفيد 19 وطرق مواجهته:

2.1. ماهية مرض كوفيد 19 فايروس كورونا

ظهر مرض كوفيد 19 الذي يسببه فيروس كورونا كحالات عدوى للبشر في مدينة ووهان الصينية في أواخر عام 2019 وتحديدًا في شهر ديسمبر، وسرعان ما امتدت عدواه إلى معظم دول العالم مسببا بإصابة وعدوى الملايين ووفاة آلاف البشر، ويعتقد أن منشأ فيروس كورونا حيواني طبيعي والأكثر تحديدا الخفافيش، حيث يتسبب المرض بالتأثير على الجهاز التنفسي وضيق نفس وإعياء، وتختلف حدته من شخص لآخر حيث تزيد مع أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن خاصة ذوي المناعة الأقل، كما تتزايد حدة الخطورة مع الأشخاص الذين يعانون مشاكل طبية أصلاً، مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب والرئتين، أو داء السكري، أو السرطان، وتعد الحمى والإرهاق والعب والرشح واحتقان الأنف والإسهال وآلام الحلق أبرز الأعراض، إلا أنها تتفاوت بين الناس، وقد تتطور الأمور إلى مشاكل تنفسية والتهابات بالجهاز التنفسي تؤدي بحياة الإنسان المصاب. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

وعلى الرغم من عدم اكتشاف لقاح أو علاج أو أدوية حتى إعداد هذه الدراسة إلى أن نسبة الوفيات تقدر بحدود 1.5% - 2.5% من أعداد المصابين، وقد تبينت الدراسات بشكل كبير حول طرق العدوى بمرض كوفيد 19 إلا أن الثابت أن الرذاذ أو القطيرات الصغيرة المتطايرة من أنف المصاب أو فمه حين سعاله أو حينما يعطس هو

ما يمكّن للمرض أن ينتقل من شخص إلى شخص، ويعد فيروس كورونا المكتشف السبب المباشر لمرض كوفيد-19 حيث إنه فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبّب المرض للحيوان والإنسان. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

2.2. اتجاهات الدول بمواجهة المرض:

ونظرا للتسارع الكبير في انتشار فيروس كورونا ابتداء من الصين وامتدادا إلى أغلب دول العالم بتفاوت بدرجة تأثيرها إصابات ووفيات، فقد قامت الدول بتشكيل خلايا أزمة أو مجالس أوبئة أو لجان متخصصة أو هيئات أو مجالس بهدف التعامل المركزي مع الجائحة، ولقد رفعت الدول شعارات التباعد الاجتماعي وتخفيف الاحتكاك وإغلاق المؤسسات والبقاء بالبيت وشدت على التدابير الصحية وتجنب بعض العادات والتقاليد المرتبطة بالمخالطة والتواصل المباشر مع الآخرين وما يعرف بالعزل الذاتي والحجر الصحي، ولقد اتجهت الدول بمواجهة المرض والتعامل معه باتجاهات مختلفة: فقد سارت كثير من الدول الغربية في اتجاه ما يطلق عليه مناعة القطيع حيث يتعايش الناس مع انتشار المرض فيصاب من يصاب فيتعافى بعضهم ويموت آخرون ثم تتشكل مناعة مجتمعية مع مرور الزمن دون تعطيل الحياة بشكل كامل، وأمام استشرى المرض واختراقه الحدود تعرضت هذه الدول لانتقادات حادة من جهات طبية وحقوقية نتيجة التصريحات التي عبر بها المسؤولون عن أهمية الاقتصاد وضرورة التعايش مع المرض في ضوء ارتفاع الإصابات وزيادة المضطربة للإصابات والوفيات.

وقد فضلت دول أخرى القيام بتعطيل أغلب مناحي الحياة بهدف محاصرة المرض وقد فرضت السلطات حظر للتجول وحدت من الحريات الشخصية سفرا وتحوّلا وممارسة الأنشطة الاجتماعية المعتادة، وقد تفاوتت نسب النجاح بين الدول في محاصرة المرض والحد من نسب انتشاره وتقليل أعداد الوفيات والإصابات إلا أن الضجر بدأ يتسلل للمجتمعات نتيجة طول فترة الإغلاق والحجر الصحي مع تعطل كثير من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما أدى إلى تراجع حاد بالمؤشرات الاقتصادية وتزايد نسب البطالة.

وقد حاولت دول أخرى الجمع بين الأمرين بمعنى انفتاح معقول مع الالتزام بالأسس الصحية وتعطيل بعض القطاعات التي تسبب احتكاكات مباشرة وبالتالي انتشار المرض.

وعلى أية حال فإن تراجعاً حاداً نتج عن هذه التدابير الصحية والإغلاقات وعمليات الحجر الصحي وتعطيل قطاعات متعددة منها التعليم والترفيه والرياضة والمنشآت السياحية الأمر الذي أثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بل وامتد تأثيرها إلى الجانب السياسي.

3. العولمة والتدخل الاقتصادي وسط الأزمة:

قامت الاقتصادات الصناعية الحديثة على قيم الليبرالية والديمقراطية والعولمة والانفتاح الاقتصادي والحريات العامة بما فيها الحرية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي واستخدام التكنولوجيا والاتصالات والآلة الحديثة والحدود المفتوحة، وأرست معالم كسر الحواجز التي تحول دون حرية التجارة ووصول البضائع لمستهلكيها.

وعلى الرغم من الجدل المتجدد حول دور الدولة في الاقتصاد خاصة بعد الكساد الكبير 1929 في القرن الماضي، وأزمة الديون: الأزمة الاقتصادية العالمية الحديثة في 2008 من هذا القرن فعلى الرغم من الجدل حول الدور

الذي قد تلعبه الدول في تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب وضبط مسارات النشاط الاقتصادي للحيلولة دون فشل السوق في مرحلة ما، إلا أن أزمة الإغلاق الكبير الاقتصادية الحالية التي تسبب بها انتشار فيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد 19 أدى إلى عودة الجدل مرة أخرى حول ما إذا كانت مبادئ العولمة قد أخذت تتلاشى أو أنها وقفت عاجزة أمام الواقع الاقتصادي الجديد أثناء تفشي كورونا أو أن ثمة أفق لعولمة جديدة تلوح لما بعد كورونا، وفي نفس الوقت فإن ثمة جدل حول أدوار الدولة الاقتصادية ما بين داع لحرية اقتصادية مفتوحة ومتحللة من التدخل الحكومي إلا من واجباته الدفاعية والأمنية التقليدية والتنظيمية وما بين داع لتدخل من قبل الدولة لتحفيز الطلب وزيادة الاستهلاك ومعالجة التباطؤ في النمو الاقتصادي عند وجود وضع اقتصادي صعب، إلا أن الظرف الطارئ الذي فرضته جائحة مرض كورونا كوفيد 19، والتزايد المستمر في أعداد المصابين والضحايا حيث وصلت أعداد المصابين بالفايروس حتى إعداد هذه الدراسة نحو 6 ملايين مصاب وما يقارب 370 ألف وفاة في العالم في تزايد يومي كبير. (Johns Hopkins University, 2020)، هذا الظرف الطارئ ألزم كثير من الحكومات للتدخل في جميع الشأن العام اقتصاديا وسياسيا وأمنيا على نحو غير مسبوق في العصر الحديث وبتفاوت بالطبع إلا أن السمة العامة كان التدخل الاقتصادي.

ومن جهة أخرى فقد أدى هذا الظرف الطارئ من انتشار الوباء وتعميم الإغلاق الكبير إلى حالة اختبار حقيقي لأفكار العولمة ومبادئها، فقد تم خرق منظومة العولمة بإغلاق الحدود وتعطل حركة النقل والمواصلات وصعوبات متعلقة بالاتصالات وشبكات النت نتيجة الاعتماد الكبير عليها، وكذلك تضيق مسارات التصدير وتعطل خطوط إنتاج وتوقف كثير من المصانع وخرق كبير في سلاسل التوريد مما أنشأ حواجز طالما سعت العولمة لكسرها وتيسير وصول السلع والخدمات والمنتجات لطالبيها.

وبناء عليه وأمام استمرار الجائحة ووضع الدول للتدابير الصحية والقيود والإجراءات لتجنب العدوى ولمواجهة المرض تشكلت إجراءات جديدة للحكومات فيما يتعلق بالعولمة وتدخل الدولة بما قد يعدّ خروجاً عن أدبيات الحرية الاقتصادية ونهج العولمة، وتلخصت الإجراءات فيما يأتي:

- مركزية العلاج: حيث فرضت الحكومات رؤاها في أساليب علاج مرض كوفيد 19 وطرق ممارسته والمراكز المعتمدة له ومجانيته، بل وفرضت بروتوكولا معيناً للعلاج وهو ما أخرج القطاع الخاص من هذه الخدمة جزئياً سواء ما يتعلق بالمراكز الصحية أو شركات التأمين الصحي.

- توقف سلاسل التوريد: حيث توقفت سلاسل التوريد للبضائع والسلع لفترات نتيجة توقف عمليات الشحن جوا وبرا وبحرا بالإضافة إلى قيود وضعتها السلطات ضمن تدابيرها الصحية.

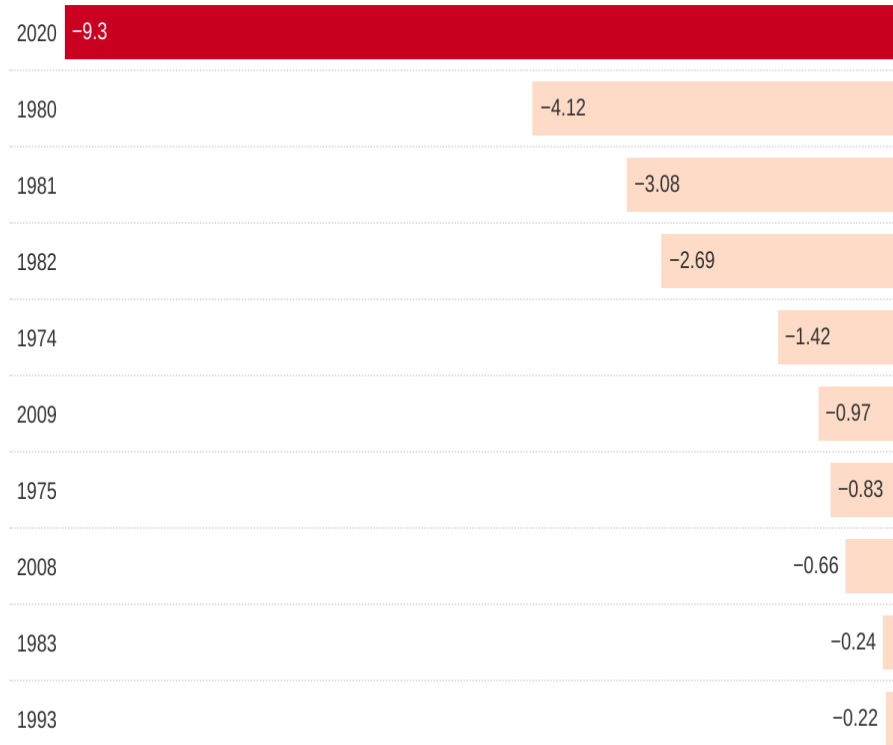
- إغلاق الأسواق التجارية: أغلقت الدول مراكز التسوق والمحال التجارية والأسواق الكبيرة من مولات ومعارض تجارية وغيرها مما تسبب في مشاكل متعلقة بتصريف المنتجات وزيادة العرض وقلة الطلب.

- تقييد عمل القطاعات الاقتصادية: ضمن إجراءاتها للحد من انتشار الوباء سارعت الدول لعمليات غلق العديد من القطاعات التجارية والاقتصادية والخدمية مما ترك أثره على النشاط الاقتصادي.

- تقييد الحركة بين المدن: حيث قيدت كثير من الدول حركة مواطنيها داخليا سواء بعمليات إغلاق المناطق أو المدن ووضع قيود مشددة على الدخول والخروج منها للحد من تفشي المرض.
- إغلاق الحدود: حيث قامت الحكومات بإغلاق المعابر والحدود والمنافذ البحرية والجوية والبرية أمام حركة المسافرين ذهابا وإيابا لمنع انتقال العدوى ولحاجة القادمين الجدد لفحوصات ومشافي وحجر صحي قد تعجز عنه إمكانيات الدول.
- إغلاق المصالح الحكومية: حيث قامت الدول بتعطيل العمل الحكومي البيروقراطي حيث يمثل موظفو الدولة جزءا مهما من القوى العاملة خاصة في دول الشرق الأوسط؛ فتعطيل المؤسسات العامة قلل من الحركة والتخاطب بين الناس وتقليل حركة الشوارع والنقل العام مما يقلل من الاحتكاك وبالتالي الحد من نقل العدوى.
- توقف وسائل النقل البري والبحري والجوي في العديد من المدن والمناطق لتقليل حركة الأفراد وبالتالي الحد من انتشار العدوى أو جعل الانتقال بينها بتصريح خاص.
- توقف حركة الطيران: حيث أوقفت الدول حركة الطيران وأغلقت المطارات وبالتالي حد من التنقل بين الدول وهذا أدى إلى توقف النشاط السياحي كما أدى إلى توقف عمليات الشحن الجوي.
- إغلاق المصانع: حيث أدت التدابير الصحية للجهات المختصة بإغلاق كثير من المصانع منعا لتفشي العدوى، كما أن تعطل حركة النقل نتيجة توقف المواصلات العامة أدت إلى عدم قدرة المصانع على الإنتاج نتيجة عدم قدرة العمالة للوصول إلى أماكن عملهم.
- توقف الأسواق المالية: فقد أصدرت دول قرارات بوقف التداول في الأسواق المالية من أسهم وسندات نظرا للانخفاضات الحادة التي شهدتها الأسواق مع التصاعد المستمر لتفشي المرض.
- وضع قيود على تبادل العملات: حيث قامت دول بوضع قيود على صرف وتبادل عملاتها خشية انخفاضها الحاد مع أجواء عدم الاستقرار الاقتصادي السائدة في الأسواق.
- منع تصدير سلع غذائية وطبية: حيث أصدرت السلطات في غير دولة منع تصدير منتجات طبية وغذائية بهدف إتاحتها للمواطنين وهذا يعد سابقة خاصة في بعض الدول الغربية.
- تسعير المنتجات: حيث قامت حكومات بتسعير منتجات وخدمات بهدف الحد من احتكارها ومنع المغالاة في أسعارها أمام الطلب الكبير عليها مع نقص العرض في السوق خاصة السلع والأدوات الطبية والسلع الغذائية الأساسية.
- انخفاض أسعار النفط بشكل غير مسبوق نتيجة تعطل حركة النقل وحركة المصانع مما أدى إلى تكبد الدول النفطية خسائر كبيرة، فقد تراجع أسعار النفط منذ يناير 2020، ووصلت إلى مستوى تاريخي متدنٍ في أبريل وجرى تداول بعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية، ويُعزى هذا التراجع إلى هبوط حاد للطلب، وبسبب الجهود الرامية للحد من تفشي الجائحة والتي قيّدت معظم أنشطة السفر، ومن المتوقع أن يهبط الطلب على النفط على نحو

لم يسبق له مثيل بمقدار 9.3 ملايين برميل يوميا هذا العام عن مستواه في 2019 الذي بلغ 100 مليون برميل يوميا، كذلك من المتوقع أن تبلغ أسعار النفط في المتوسط 35 دولارا للبرميل في عام 2020، بتراجع نسبته 43% عن المتوسط في 2019 الذي بلغ 61 دولارا للبرميل، ويبين الشكل البياني (1) نسبة الانخفاض القياسي بالطلب على النفط مقارنة مع الركودات العالمية السابقة للنفط. (البنك الدولي، 2020)

الشكل رقم (1): انخفاض الطلب على النفط بسبب جائحة كورونا مقارنة مع الركودات العالمية السابقة



المصدر: وكالة الطاقة الدولية والبنك الدولي (الأرقام بنسبة مئوية)

4. أزمة الإغلاق الكبير والآثار الاقتصادية:

أدت حالة إغلاق الأسواق والقطاعات الاقتصادية بسبب جائحة فيروس كورونا وانتشار المرض في العالم إلى أزمة اقتصادية أطلق عليها أزمة الإغلاق الكبير ويمكن تعريفها بأنها: الأزمة التي نتجت عن إغلاق الأسواق وتوقف القطاعات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي وانقطاع سلسلة التوريد بسبب انتشار مرض كوفيد 19 الناتج عن فيروس كورونا مع نهاية عام 2019 واستشرى في عام 2020، مما أدى إلى قلة في الطلب وشح في السيولة وزيادة عرض السلع وقيود على تصريف الإنتاج بسبب الإجراءات والتدابير التي قامت بها الدول لمنع انتشار الوباء.

وتعاظمت الأزمة حيث أطلق مسؤولون أمميون تحذيرات متتالية للأثر السلبي الكبير على الأسواق فقد وصفت مديرة صندوق النقد الدولي (غورغينيغا، 2020) هذه الأزمة بأنها أزمة عالمية منقطعة النظير وأكثر تعقيدا، ومقترنة بصدمات مترابطة للصحة العامة والاقتصاد أدت إلى تغير في نمط الحياة إلى حالة أشبه بالتوقف التام؛ ويحيط بها قدر أكبر من عدم اليقين، لأن الجميع لا يدرك إلا بشكل متدرج كيفية التعامل مع هذا الفيروس الجديد واحتوائه

بشكل فعال؛ فالجوائح لا تبالي للحدود بين البلدان، ولا ما تسببه من صدمات اقتصادية، وتوقعت تقارير صندوق النقد الدولي تراجع النشاط الاقتصادي العالمي بدرجة لم تشهد منذ سنوات الكساد الكبير.

أما إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي فرأت إنها أزمة عالمية بحق، لأنه للمرة الأولى منذ "الكساد الكبير" يصيب الركود كلا من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فمن المتوقع أن يبلغ النمو في الاقتصادات المتقدمة -6,1% هذا العام، كذلك يُتوقع لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ذات مستويات النمو الأعلى بكثير من الاقتصادات المتقدمة أن تتحول إلى معدلات نمو سالبة تبلغ -1,0% في عام 2020 و -2,2% إذا استثنيت الصين، ومن المتوقع أن ينكمش متوسط دخل الفرد في أكثر من 170 بلدا. كذلك تشير التوقعات إلى تحقيق تعافٍ جزئي في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام 2021. (غويناث، 2020)

ومن المرجح بحسب (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2020) "أن يمر الاقتصاد العالمي هذا العام بأسوأ ركود تعرّض له منذ سنوات "الكساد الكبير"، متجاوزا في ذلك كل تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ نحو 10 سنوات، فمن المتوقع أن يتسبب "الإغلاق العام الكبير"، في انكماش النمو العالمي بشدة، حيث يصبح النمو أعلى من معدلات الاتجاه العام، ولكن مستوى إجمالي الناتج المحلي سيظل أدنى من الاتجاه العام في فترة ما قبل الفيروس، مع قدر كبير من عدم اليقين حول مدى قوة التعافي، ومن الأرجح أن تكون نتائج النمو أسوأ بكثير، وسيحدث هذا إذا استمرت الجائحة وإجراءات الاحتواء مدة أطول، أو وقع ضرر أكثر حدة على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أو استمر تشديد الأوضاع المالية، أو إذا ظهرت آثار غائرة واسعة النطاق بسبب إغلاق الشركات واستمرار البطالة".

وقال (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2020) الصادر عن صندوق النقد الدولي إنه سيكون لجائحة كوفيد 19 تأثير حاد على النمو في كل المناطق حيث سيصل التراجع إلى ما نسبته -6.1% في الاقتصادات المتقدمة عام 2020 للتأثيرات المتوقعة لجائحة كوفيد-19، أما النمو العالمي فسيترجع إلى -3%. انظر جدول (1) الذي يوضح أثر مرض كوفيد 19 على نمو الاقتصاد العالمي.

الجدول رقم (1): أثر مرض كوفيد-19 على نمو الاقتصادي العالمي

توقعات			(إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي %)
2021	2020	2019	
5,8	3,0-	2,9	الناتج العالمي
4,5	6,1-	1,7	الاقتصادات المتقدمة
4,7	5,9-	2,3	الولايات المتحدة
4,7	7,5-	1,2	منطقة اليورو
5,2	7,0-	0,6	ألمانيا
4,5	7,2-	1,3	فرنسا
4,8	9,1-	0,3	إيطاليا
4,3	8,0-	2,0	إسبانيا
3,0	5,2-	0,7	اليابان
4,0	6,5-	1,4	المملكة المتحدة
4,2	6,2-	1,6	كندا
4,5	4,6-	1,7	اقتصادات متقدمة أخرى
6,6	1,0-	3,7	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
8,5	1,0	5,5	آسيا الصاعدة والنامية
9,2	1,2	6,1	الصين
7,4	1,9	4,2	الهند
7,8	0,6-	4,8	أميان-5
4,2	5,2-	2,1	أوروبا الصاعدة والنامية
3,5	5,5-	1,3	روسيا
3,4	5,2-	0,1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
2,9	5,3-	1,1	البرازيل
3,0	6,6-	0,1-	المكسيك
4,0	2,8-	1,2	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
2,9	2,3-	0,3	المملكة العربية السعودية
4,1	1,6-	3,1	إفريقيا جنوب الصحراء
2,4	3,4-	2,2	نيجيريا
4,0	5,8-	0,2	جنوب إفريقيا
5,6	0,4	5,1	البلدان النامية منخفضة الدخل

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي 2020

في حين أن تقرير وكالة أونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) يتوقع أن الأزمة التي تسببها كورونا ستؤدي إلى ركود في الاقتصاد العالمي، وهو ما سيتسبب في انخفاض النمو السنوي العالمي لهذا العالم بنسبة 2.5%، وقد يسوء الوضع إلى درجة تسجيل عجز في الدخل العالمي بقيمة 2000 مليار دولار وذلك يعني انهيار الاقتصاد العالمي ككل، فيما يشبه الكساد الكبير الذي أعقب الأزمة الاقتصادية لعام 1929 من القرن الماضي، خصوصا أن الاقتصاد العالمي لم يتعاف بعد من تأثيرات الأزمة المالية التي حدثت في عام 2008 نتيجة للهشاشة المالية للنظام الاقتصادي العالمي. (مركز الفكر الاستراتيجي، 2020)

وقد اتخذت البنوك المركزية على مستوى العالم إجراءات جريئة وحاسمة عن طريق تيسير السياسة النقدية، وشراء مجموعة متنوعة من الأصول، وتوفير السيولة للنظام المالي سعياً لتخفيف حدة تشديد الأوضاع المالية والحفاظ على تدفق الائتمان إلى الاقتصاد، ونظراً لأن أسعار الفائدة الأساسية أصبحت الآن قريبة من الصفر أو أدنى منه في كثير من الاقتصادات المتقدمة الكبرى، فإن الإجراءات غير التقليدية والإرشادات الاستشرافية حول مسار السياسة المتوقعة بدأت تشكل الأدوات الأساسية لهذه البنوك المركزية في الفترة المقبلة، وقد تتخذ البنوك المركزية إجراءات أخرى لدعم الاقتصاد في هذه الفترة العصيبة. (تقرير الاستقرار المالي العالمي، 2020).

وقد أثرت جائحة كورونا (COVID-19) على الطلب والمعروض من السلع الأولية: إذ كانت لها تداعيات مباشرة جراء الإغلاقات وتعطل سلاسل التوريد، وتدابير غير مباشرة ناجمة عن توقُّف النمو الاقتصادي، وكانت الآثار والتدابير بالفعل بالغة الشدة، لاسيما على السلع الأولية المتصلة بقطاع النقل، مع أن معظم أسواق المواد

الغذائية تشهد وفرة في إمدادات المعروض، فإن المخاوف على الأمن الغذائي اشتدت، إذ أعلنت بلدان فرض قيود على التجارة وانخرطت في ممارسات الشراء المفرط، وستكون اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية من بين أشد البلدان عرضةً للآثار الاقتصادية للجائحة، وعلاوةً على الحسائر الصحية والبشرية التي قد تتعرض لها هذه البلدان، فإن آثار الركود الاقتصادي العالمي، وتراجع الطلب على الصادرات، وتعطل سلاسل التوريد ستضر كلها باقتصادات هذه البلدان. (البنك الدولي، 2020)

5. فشل العولمة أو عولمة جديدة:

أدى انتشار فيروس كورونا إلى تبني الدول تدابير صحية مشددة، وفي الوقت نفسه وضعت السلطات سياسات اقتصادية ومالية ونقدية مختلفة لتعالج الوضع القائم الناجم عن حالة الانكماش التي أصابت الأسواق، كما أدت حالة عدم اليقين ونقص تدفق السيولة إلى الأسواق إلى اتخاذ الدول سياسات حازمة في عدد الملفات الاقتصادية منها النظر إلى الداخل ومنع تصدير بعض السلع وتوقف سلاسل التوريد نتيجة انقطاع خطوط النقل والشحن وإغلاق الحدود بين الدول وتسعير بعض المنتجات، هذا كله أدى إلى وصف بعض الكتاب ما يجري أنه ارتداد العولمة (Deglobalization) كما وصفها (يونس، 2020، صفحة 9) أو كما وصفه (صلاح، 2020، الصفحات 16-17) بأنه نشوء نموذج جديد للعولمة يمكن تسميته عولمة التباعد الدولي، وقد برزت عدة مصطلحات للتعبير على اتهام العولمة بالمسؤولية عن تفاقم كورونا ووصفها بالعولمة السلبية (Negative Globalization) التي تركز على سلباتها، والعولمة الهشة (Fragile Globalization) بضعفها عن مواجهة الأزمات والكوارث، وكذلك ضعف اعتمادية العولمة (Unreliable Globalization) بسبب اضطراب الدول بالاعتماد على غيرها لتأمين احتياجاتها الأساسية. (يونس، 2020، صفحة 9)

من ناحية أخرى يرى (الرداوي، 2020) أن من تأثيرات وباء كورونا المستجد المحتملة، ما يسميه "فشل العولمة"، معللاً ذلك بـ "نجاح الفيروس في عبور الحدود الوطنية للدول في مقابل فشل الكمامات الطبية في ذلك". وفي الحقيقة فقد فرض تفشي فيروس كورونا تبني إجراءات لوقف التدفقات الضخمة العابرة للحدود بصورة غير مسبقة، وتفكيك شبكات الاتصال العابر للأقاليم حيث جذبت الأزمة الانتباه إلى الزوايا المظلمة للعولمة وارتباطها بتهديدات مثل تفشي الأوبئة العابرة للحدود والتلوث البيئي والاحتباس الحراري والجريمة المنظمة والتهديدات السيبرانية التي تهدد تدفقات المعلومات الكثيفة، ولم تجد دول العالم سبيلاً لمواجهة انتشار فيروس كورونا سوى إغلاق الحدود ووقف الطيران وإعلان حالة الطوارئ ووقف تصدير المنتجات الطبية اللازمة لمواجهة الأزمة وجميعها تناقض العولمة وتدفع بالتجارة المضادة (يونس، 2020، صفحة 9)

وكان من اللافت شعور المسؤولين بالخطر الذي يدهم العولمة نتيجة إغلاق الحدود بعد تفشي الفيروس حيث طالب عدد من المسؤولين في أوروبا بفتح الحدود بعد أسابيع من إغلاقها على الرغم من أن خطر المرض ما زال يدهم البلدان، فقد دعا رئيس البرلمان الفرنسي ونظيره الألماني في 2020/5/26 إلى فتح الحدود بين الدول الأوروبية بأسرع وقت ممكن، واعتبر الفرنسي ريشار فيران والألماني وولفغانغ شوبل في إعلان مشترك أنه "على فرنسا وألمانيا

العمل لصالح إعادة فورية لحرية الحركة داخل فضاء شينغين حين تتوفر الظروف المناسبة لذلك." وأكد في الوثيقة "كان لإغلاق الحدود الفرنسية-الألمانية أصلاً نتائج قوية، تتعدى المنطقة الحدودية وتلقي بثقلها خصوصاً على تصور العلاقة الفرنسية-الألمانية". (وكالة فرانس برس، 2020)

وأمام هذا الوضع والمظاهر غير المسبوقة والتي تناقض فلسفة العولمة فقد طرأت عدد من التوقعات على مستقبل العولمة، يسرد الباحث عددا منها:

5.1. العولمة باقية لكنها ستتبدل:

في المسار الأول المتوقع قد يقال إن العولمة لن تنتهي ولكنها ستتبدل، "فهناك كثيرون ممن يتوقعون انتهاء العولمة، باعتبار أن دول العالم بدأت بالانكفاء على نفسها بدلاً من انفتاحها على العالم، ولا شك أن العولمة بمفهوم سيطرة اقتصاديات السوق الحرة قد انتهت إلى غير رجعة، بل إن نهاية اقتصاديات السوق الحرة لم تنته على يد كورونا فحسب، وإنما بدأت بالأفول بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، لكن الثورة المعرفية وثورة التكنولوجيا ربطت العالم بشكل لا يمكن تفكيكه، وإنما من الضروري أن تمتد وتتبدل العولمة لتشمل التعاون في مجالات كالوقاية الصحية ومكافحة الأوبئة، وأن تخصص الموارد الكافية لذلك بدلاً من تخصيصها لمجالات كالتسلح مثلاً، لم يخلق فيروس كورونا بسبب العولمة، لكن العولمة هي من ستنجح في محاربتها من خلال بلورة رؤية فاعلة، مبنية على انعدام الأناية والتفاف الأفراد نحو العمل الجماعي وتشارك المعلومة والمعرفة، تماماً كما نجحت في الخروج من أزمات مشابهة شهدناها في العقود الماضية." (المعشر، 2020)

5.2. ارتداد العولمة نحو الداخل:

في المسار الثاني قد يكون هناك ارتداداً إلى الداخل خاصة مع التوقع "أن يصبح مصير العولمة موضع جدل واسع النطاق، في ظل الاتجاهات المضادة للعولمة التي فرضتها سياقات انتشار الفيروس، وإثبات مدى هشاشتها، وعدم القابلية للاعتماد عليها، وهو ما سيزيد الضغط باتجاه الارتداد للداخل وتحجيم الاندماج في النظام العالمي، ويتصل ذلك باتجاهات سابقة على أزمة كورونا لتحجيم مد العولمة وفرض الحماية الاقتصادية وإغلاق الحدود أمام تدفقات الهجرة واللاجئين وتقييد التدفقات العابرة للحدود مع صعود التيارات اليمينية والشعبوية حال الأعوام الماضية." (يونس، 2020، صفحة 16)

5.3. عولمة التباعد الدولي:

القيود التي فرضتها الدول على التعاملات التجارية نتيجة انتشار الوباء ستفرض نموذجاً جديداً للعولمة أطلق عليه (صلاح، 2020، الصفحات 16-17) عولمة التباعد الدولي: بمعنى سيكون نموذجاً ذا طابع محلي يحافظ على قدر من الترابط مع العالم لكنه سيبقى على مسافة فاصلة.

فإن مجمل التغيرات الحاصلة ستحدّ بالتأكيد من حركة التنقل المادي بين الدول خصوصاً ما يتعلق بحركة البشر باعتبارها السبب الرئيس لانتشار كورونا بهذه السرعة، كما ستعيد تلك التغيرات توزيع سلاسل الإمدادات، عبر صياغة نموذج جديد لتخصيص الإنتاج بين الدول، بما يقلل الانكشاف على العالم الخارجي،

ويجنب نقاط الضعف في السلاسل القائمة حاليا وهو ما سيعيد صياغة مفهوم العلاقات الاقتصادية بين الدول حيث سيكون تركيز الحكومات منصبا على اقتصاداتها الوطنية أولا مع قدر من العلاقات مع العالم الخارجي حيث تكون العلاقات تمارس بشكل غير مادي وكذلك التوسع في تجارة الخدمات ونقل التكنولوجيا واستقدام المعرفة من الخارج. (صلاح، 2020، الصفحات 16-17)

5.4. فشل العولمة:

يرى بعض الكتاب أن مآلات أزمة مرض كوفيد 19 ستكون فشل للعولمة خاصة مع إغلاق الحدود وانقطاع سلاسل التوريد وامتناع دول عن تصدير بعض المنتجات واحتكارات لسلع واستثمار بمواد غذائية وطبية. ويرى (الرداوي، 2020) أنه على الرغم من أن الأوبئة لا تفضي بالضرورة إلى تغييرات جذرية في السياسة والاجتماع والاقتصاد، فالتغييرات الحاسمة تتوقف بالإضافة إلى الأوبئة على اكتشاف تكنولوجيا حاسم يؤدي إلى تبادل موازين القوى في العالم إلا أنه يمكن القول أن العولمة فشلت؛ فالوباء يجتاز الحدود والكمادات لا تجتاز، ويرجح تبدل في علاقات الدول وتغييرات داخل الأنظمة الديمقراطية ستظهر في مزيد من التشدد المدفوع بالسلامة العامة، ويتنبأ بأنه سيكون هناك فرص تاريخية لدول صاعدة مثل الهند وتركيا والبرازيل واندونيسيا وماليزيا لأن تأخذ دورا بالتبادل التجاري العالمي، وكذلك نشوء تجمعات اقليمية جديدة تبادل سلاسل الانتاج بينها مع انتقال مراكز العالم الاقتصادية.

6. آفاق التدخل الحكومي في الاقتصاد

من القضايا التي ثارت نتيجة تفشي مرض كوفيد 19 قضية دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فقد فرضت عملية مكافحة المرض واقعا جديدا على المستويات الصحية والاقتصادية بل في كل المجالات، فعلى المستوى الصحي تصدت المشافي العامة للمرض وعاد دورها في خدمة المواطنين خاصة في علاج الفيروس وكأماكن للحجر الصحي وإجراء الفحوصات وبشكل مجاني، كما أن وزارات المالية والمؤسسات العامة المعنية بالقطاع الاقتصادي عاد دورها في توجيه الاقتصاد بما يخدم المرحلة، وتصدت البنوك المركزية للجائحة من خلال سلسلة من القرارات لتوفير السيولة للقطاعات وتمويل المشروعات الصغرى وتخفيض الفوائد.

وبدأت الحكومات تطبيق سياسات مالية واقتصادية في مختلف أنحاء العالم ويشير (تقرير الاستقرار المالي العالمي، 2020) إلى أن هذه الحزم تتضمن الدعم المالي التي أعلنتها الحكومات في البلدان المختلفة، ووصف الإجراءات المالية الموجهة الكبيرة والمؤقتة التي تُطبَّق في الوقت المناسب بأنها أمر ضروري لضمان ألا يؤدي وقف النشاط المؤقت إلى أضرار أكثر دواما في القدرات الإنتاجية للاقتصاد وفي المجتمع ككل.

وقد برزت بعض الإشكالات المرتبطة بتعاطي الدول مع جائحة كورونا منها قدرة الدول على المواءمة بين متطلبات الحفاظ على حريات الأفراد وتعزيز دور المراقبة بدافع حماية الأمن القومي، والحفاظ على الاستقرار جنبا إلى جنب مع الإشكالية المتعلقة بتغلغل الدولة على المستوى الاقتصادي بشكل أكبر، وما يرتبط بذلك من انعكاسات حمة على الاقتصادات الوطنية. (حسن، 2020، صفحة 17)

وتشير تقارير دولية أنه على مدار العقد الماضي، تضاغت أهمية المؤسسات المملوكة للدولة بين مؤسسات العالم الكبرى؛ فقد أصبحت أصولها البالغة 45 تريليون دولار أمريكي تشكل الآن 20% من مجموع الأصول. والمؤسسات المملوكة للدولة موجودة في كل بلد في العالم تقريباً - حيث يصل عددها إلى الآلاف في بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا وروسيا، وقد جاء نمو المؤسسات المملوكة للدولة على الساحة العالمية في الآونة الأخيرة كنتيجة أساسية لصعود الاقتصاد الصيني - حيث لا يزال لهذه المؤسسات دور كبير - إلى جانب اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى، وغالبا ما تقدم المؤسسات المملوكة للدولة خدمات أساسية كميّاه الشرب، والحافلات التي يركبها الناس، والكهرباء اللازمة في حياتهم اليومية وعلى غرار البنوك العامة، مثل المؤسسات المملوكة للدولة مصادر مهمة للاقتراض بالنسبة للأسر والمزارعين والأعمال الصغيرة، وخاصة في الأسواق الصاعدة. (تقرير الراصد المالي، 2020)

أما اللافت بالأمر فتكرار دعوات المؤسسات الدولية على تدخل أكبر للدولة في الاقتصاد أثناء جائحة كورونا بعد أن كانت التوصية المتكررة لها للبلدان النامية القيام بخصخصة المؤسسات العامة وتشجيع القطاع الخاص ورفع يد الدولة عن الاقتصاد، من ذلك دعوة (البنك الدولي، 2020) الحكومات إلى أن تتحمل الأعباء الناجمة عن كثير من الخسائر، وقد يتطلب التغلب على الخسائر أن تمتلك حصصا في مؤسسات القطاع المالي، ومصادر التوظيف المهمة إستراتيجيا من خلال إعادة رسميتها، وستكون هذه المساندة حيوية للحفاظ على الوظائف وتهيئة الظروف للتعايف، غير أنه يجب أن تكون هذه الإجراءات شفافة، وينبغي وضع ترتيبات قوية لإدارة الأصول التي جرى الحصول عليها حديثا، والاقتداء بأفضل نماذج صناديق الثروة السيادية وشركات إدارة الأصول.

وحض تقرير دولي (تقرير الراصد المالي، 2020) المؤسسات المملوكة للدولة على المساعدة في مكافحة أزمات كهذه الجائحة وتعزيز أهداف التنمية، وقال إنها يمكن الإسهام بذلك إذا كانت تخضع لمستوى جيد من الحوكمة وتتمتع بأوضاع مالية سليمة، غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب المزيد من الإصلاحات في كثير من البلدان، وإلا فإن التكاليف التي يتحملها المجتمع والاقتصاد يمكن أن تكون كبيرة.

وحت (أزور، 2020) إلى تقديم الحكومات الدعم المالي المؤقت من إجراءات تكفل توفير دعم يوجه بدقة إلى الأسر والشركات المتضررة، وينبغي أن يهدف هذا الدعم إلى مساعدة العمالة والشركات على تجاوز توقف النشاط الاقتصادي بشكل كبير، وتقديم البنوك المركزية السيولة للبنوك وخاصة تلك التي تقرض المشروعات الصغيرة والمتوسط، وإعادة هيكلة الديون المتعثرة بحذر دون التأثير على قواعد تصنيف القروض ورصد مخصصاتها.

7. دور الدولة ما بعد أزمة كورونا:

يشير تقرير أممي إلى أنه من المتوقع أن تنخفض التحويلات العالمية على نحو حاد بحوالي 20% في 2020 بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا وتدابير الإغلاق، ويرجع الانخفاض المتوقع، الذي سيكون أكبر انخفاض في التاريخ الحديث، إلى انخفاض أجور ومعدلات توظيف العمالة المهاجرة، وهي الشريحة الأكثر تعرضاً لفقدان الوظائف والأجور في أي أزمة اقتصادية في البلد المضيف، ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات إلى البلدان

المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 19.7% لتصل إلى 445 مليار دولار، مما يمثل خسارة في الموارد المالية الأساسية للأسر المعيشية الضعيفة والأولى بالرعاية. (تقرير البنك الدولي، 2020)، وهذا بالتأكيد يرتب مهامها أساسية للدولة. إن الدولة الوطنية في مرحلة "ما بعد كورونا" من المرجح أن تختلف عما كانت عليه في السابق، مع تباين التأثيرات المحتملة وفقا لخصوصية وطبيعة كل نظام سياسي والبيئة التي يتفاعل بها، ومع شيوع حالة عدم اليقين إزاء التطورات المرتبطة بالمرحلة اللاحقة، خاصة وأن تفشي الفيروس ما زال قائما ولم ينته بعد، فإن كل التطورات قائمة ومحتملة حتى يتم القضاء بشكل كامل على الفيروس، وهذا من شأنه أن يمثل قوة دفع باتجاه تعزيز أدوار الدولة بشكل أكبر، خاصة وأن أغلب الاختصاصات التي اكتسبتها الدولة خلال مرحلة فيروس كورونا قد لا تتخلى عنها، لاسيما في الدول الأكثر تضررا من تداعيات الجائحة. (حسن، 2020، صفحة 20) ويرى (المعشر، 2020) أن أزمة كورونا قد أثبتت أن الدول التي لديها نظم حوكمة فاعلة هي الأقدر على مواجهة الأزمات والتغلب عليها، ولا تستطيع دول العالم أجمع، ولا يستطيع العالم العربي تحديداً، تجاهل دور نظم الحوكمة في بناء الأرضية المناسبة لمستقبل واعد، ولا يستطيع أحد أن يعزل تطوير نظم صحية فاعلة، مثلاً عن تطوير نظم حوكمة فاعلة في باقي المجالات، فالحوكمة لا يمكن تجزئتها بعد اليوم، والأخطار المحدقة بالعالم تتطلب معالجات كلية تنال المجالات كافة، وإن أزمة «كورونا» يمكن أن تكون حافزاً لبداية جديدة تبني نظم حوكمة مختلفة في المجالات كافة، قادرة على التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين.

أما (حمزوي، 2020) فيرى أن هذه لحظة لعودة الدولة وللحكومات المتدخلة بعمق وقوة في إدارة الشأن العام، من الصحة إلى الاقتصاد، وسيكون لهذه اللحظة المرشحة للامتداد الزمني تداعيات سياسية واسعة، فكما تكتشف المجتمعات الغربية أن الرأسمالية العنيفة وعلى الرغم من التنظيم الديمقراطي وحكم القانون السائدين ستترك المواطنين بمفردهم في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الخانقة وأن سبل الإنقاذ من الانهيار والركود والكساد دوماً ستعود إلى الدولة، تكتشف المجتمعات في الشرق الأوروبي والآسيوي والأوسط أن الدولة وعلى الرغم من غياب الديمقراطية وضعف حكم القانون تظل الفاعل المجتمعي الأكثر قدرة على مواجهة الأزمات الكبرى وتقديم مظاهرات الأمان المطلوبة لتجاوز الأخطار المحدقة بالمواطنين صحياً واقتصادياً.

والجديد هذه المرة بحسب (صلاح، 2020، صفحة 5) هو أن التغيير المحتمل لن يكون متعلقاً فقط بإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول وآليات تسيرها؛ لكنه أيضاً سيدفع نحو دور اقتصادي أكبر للدولة، فقد تضطر الحكومات في بعض الدول إلى شراء بعض الأصول والشركات الخاصة، سواء بشكل مباشر أو من خلال شركات قابضة تابعة لها، وذلك بسبب تعرض الكثير من الشركات الخاصة للإفلاس، الأمر الذي يهدد استقرار الاقتصاد الكلي، ويدفع نحو تفاقم أزمات البطالة والفقر.

وفي سبيل تفعيل المؤسسات العامة المملوكة للدولة اقترحت مؤسسات دولية (تقرير الرائد المالي، 2020) ما يأتي:

الدمج الكامل لكل المؤسسات المملوكة للدولة في حسابات المالية العامة فهذا يسمح للحكومات والجمهور بتقييم أفضل لأثر عمليات المؤسسات المملوكة للدولة.

تقديم الحوافز الصحيحة: ينبغي أن تكون المؤسسات المملوكة للدولة قادرة على تحديد الأسعار المعبرة عن التكاليف وينبغي تعويضها عن الصلاحيات الموكلة إليها (كتعميم توفير المياه والكهرباء).

الإشراف المالي والحوكمة: جمع المعلومات عن كل المؤسسات المملوكة للدولة وتحديد صلاحيات واضحة لها. شفافية أداء المؤسسات المملوكة للدولة وعلاقة هذه المؤسسات بالحكومات: مما يمكن أن يساعد في هذا الخصوص وضع تقرير سنوي يحلل الأداء الكلي والفردى لها.

ويرى (أزور، 2020) أنه عندما تبدأ الأزمة المباشرة التي سببها فيروس كورونا في التلاشي، يمكن النظر في اتخاذ تدابير ذات طبيعة تقليدية أكثر على مستوى المالية العامة لدعم الاقتصاد، مثل بدء الإنفاق على البنية التحتية من جديد، وإن كان الحيز المالي قد أخذ يتقلص بشكل كبير على مدار العقد الماضي، ونظراً لطبيعة المرحلة الراهنة من تباطؤ النشاط الاقتصادي، فمحاولة حفز الاقتصاد في هذا الوقت من غير المرجح أن يُكتب لها النجاح وربما أدت إلى مخاطر القضاء على الحيز المالي المحدود الذي لا يزال متوافراً.

وحت تقرير دولي الاقتصادات المتقدمة التي تمتلك الحيز المالي الكافي، على تنفيذ المزيد من المشروعات الاستثمارية لأنه مجدي؛ لأن قيمة الأصول الناتجة عن هذه المشروعات من المرجح أن تتجاوز الالتزامات المصاحبة لها، مما يعزز القيمة الصافية للقطاع العام، وحين يكون الحيز المالي محدوداً، فمن الملائم إعادة توجيه الإيرادات والنفقات لزيادة الاستثمار في النظم الصحية، والبنية التحتية، والبشر، وفي الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وسيؤدي تحسين نظم إعانات البطالة وشبكات الأمان الاجتماعي، إلى حماية دخول الأسر من الصدمات المعاكسة وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأوبئة. (تقرير الرائد المالي، 2020)

8. الخاتمة:

بعد استعراض للإجراءات التي انتهجتها الدول خلال أزمة الإغلاق الكبير الناتجة عن التدابير الوقائية لوباء كوفيد 19 وبالنظر إلى ردود الفعل والتأثيرات الاقتصادية فإن أي استشراف مستقبلي لمآلات الأمور لما بعد كورونا تضبطه عدد من المحددات هي:

- مدى قدرة الشعوب على التنازل عن حرياتهما خاصة في المجتمعات الغربية.
- مدى تقبل القطاع الخاص لفكرة ملء الإدارة الحكومية للفراغ الذي تركه نتيجة الإغلاق الكبير وانسحابه من بعض القطاعات الاستثمارية خاصة في ميدان الصحة والسلع الأساسية.
- ابتعاد الدول الكبرى عن سياسة المناكفات الاقتصادية والسياسية وانحصار نفوذها إلى الداخل.

- تنازل أفراد المجتمع عن رفاهيتهم التي اعتادوا عليها.

- المدى الزمني لاكتشاف علاجات ولقاحات للفيروس.

ويخلص الباحث في هذا الإطار إلى ما يأتي:

- إنّ تغييرا جذريا على المدى الزمني القصير ربما لن يحدث خاصة مع الانحسار التدريجي لأعداد المتوفين والسيطرة على أعداد المصابين، إلا أن الحكومات اكتسبت بعض النفوذ الاقتصادي والسياسي وهذا ما لا يدعها تتنازل عنه بسهولة خاصة مع تسييس الحدث من قبل السياسيين في البلدان الغربية.

- على المدى الزمني البعيد ستعمل بعض الدول المتقدمة على استثمار ما حدث لتوجيه عجلة الإنتاج نحو الإنتاج الغذائي الذي يزيد من الأمن الغذائي، وستنافس المرشحوون في الانتخابات التشريعية على طرح خطط تتضمن حلول واقتراحات وبدائل وفرص للتكنولوجيا وعلم الميكروبات والبيولوجيا والخدمات الالكترونية وعلوم السيطرة البوئية.

- اقتصاديا ستصبح الدولة أكثر تدخلا في الشأن الطبي وقنوات تأمين السلع الاستراتيجية، وربما ستعمل آثار الجائحة النفسية والصحية على خفض الأفراد لتوقعاتهم في مجال الرفاهية ويميلوا إلى سلوك ادخاري يحميهم من ظروف مماثلة.

- من المتوقع أن تعمل الدول على تأمين سلاسل تزويد إنتاج آمنة غير تقليدية، حيث ستجنب بعض الدول التي تنافسها عالميا أو إقليميا.

- أما القطاع الخاص فسيعاني من نقص السيولة وخسائر الإغلاق الكبير التي حدثت وربما يحتاج لبضع سنوات حتى يتعافى مع الدعم الحكومي الموجه.

- ربما ستعاني بعض التجمعات والاتحادات الدولية من تشظي معنوي ولا نقول انفصالات أو تفتت كامل إنما ضعف التأثير نتيجة حالة عدم الثقة التي اجتاحت هذه الكيانات نتيجة الانكفاء على الذات وعدم تقديم سبل المساعدة في وقت الذروة.

- بالتأكيد سيشهد العالم مزيدا من التنافس المحموم بين الغربيين الصين وأمريكا خاصة في السيطرة على الأسواق والعملات والجانب التكنولوجي وحروب الجمارك.

- أما المنظمات الدولية كمنظمة الصحة الدولية ومنظمة التجارة العالمية فستعاني نتيجة الشعور الدولي العام بالقصور من توجيه التحذيرات المناسبة قبل الأزمة بالإضافة لمحاولة دول تسييس نطاق عملها وجعلها توجه التهم لهذا الطرف أو ذاك بالتسبب بالفيروس، كما أن استخدام أداة قطع المخصصات السنوية أو المساعدات عنها ستكون حاضرة لإمالتها نحو سياسات هذا الطرف أو ذاك.

- في المدى القصير لا يتوقع حدوث تغييرات جوهرية في المسارات الدولية أو المحلية سواء على صعيد اقتصاد السوق بمفهومه الشامل أو تدخل الدولة أو نطاقات العولمة إلا أن الأمور ستصبح أكثر تعقيدا في غضون ثلاث سنوات لتتشكل مرحلة اقتصادية تميل إلى الانكفاء نحو الداخل بشكل متعظم والحد من نطاقات العولمة الكاملة لتصبح

ضمن إطارات القنوات الملائمة التي تجد فيها الدول منافذ مناسبة لها كما أن سلاسل تزويد جديدة للبضائع والسلع ستشكل آخذة بعين الاعتبار ما حدث من تنافس على الأغذية وإغلاق الحدود واحتكاكات الأدوات الطبية.

- كما أن نطاق التحويلات المالية ربما سيصبح بأشكال جديدة وآليات تخدم أطراف دون أخرى.

- كما أن الدول ستجد ضالتها بالاعتماد على نفسها في مجالات الصحة والغذاء أو على الأقل ان يكونا تحت أعينها ورعايتها.

9. قائمة المراجع:

- 1) أحمد عبد العليم حسن. (2020). اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا. الإمارات: المستقبل للبحاث والدراسات المتقدمة.
- 2) أزغور، ج. (2020). جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة (صندوق النقد الدولي).
- 3) <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock>
- 4) pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock
- 5) البنك الدولي. (2020). تنسيق السياسات مفتاح النجاح في معركة كورونا في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. الاقتصاد في زمن كورونا. تم الاسترداد من:
- 6) <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/12/coronavirus-crisis-latin-america-and-the-caribbean>
- 7) release/2020/04/12/coronavirus-crisis-latin-america-and-the-caribbean
- 8) البنك الدولي. (2020). صدمة منقطعة النظر: جائحة فيروس كورونا تنزل أسواق السلع الأولية. البنك الدولي. تاريخ الإصدار 5-19-2020. من:
- <https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/04/23/coronavirus-shakes-commodity-markets>.
- 9) تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. (2020). صندوق النقد الدولي. تاريخ الإصدار 5-18-2020. من:
- <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020>
- 10) تقرير الاستقرار المالي العالمي (2020). صندوق النقد الدولي.
- <https://www.imf.org/ar/Publications/GFSR/Issues/2020/04/14/global-financial-stability-report-april-2020>
- 11) تقرير البنك الدولي. (2020). البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات في التاريخ الحديث. تم الاسترداد من
- <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/04/22/world-bank-predicts-sharpest-decline-of-remittances-in-recent-history>
- 12) تقرير الراصد المالي. (2020). كيف نحقق الاستفادة القصوى من المؤسسات المملوكة للدولة؟. صندوق النقد الدولي. تاريخ الإصدار 27-5-2020، من:
- <https://www.imf.org/ar/Publications/FM/Issues/2020/04/06/fiscal-monitor-april-2020>
- 13) تيسير الرداوي. (2020). أثر الأوبئة في الاقتصاد - دراسة مقارنة. تاريخ الإصدار 27-5-2020، من المركز العربي للبحاث ودراسة السياسات:
- <https://www.dohainstitute.org/ar/Events/Tayseer-Al-Raddawi-Lecture-The-Impact-of-Epidemics-on-the-Economy-A-Comparative-Study/Pages/VideoGalleryPage.aspx>
- 14) علي صلاح. (2020). ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا. أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

- 15) عمرو حمزاوي. (2020). عودة الدولة في زمن الكورونا. القدس العربي. تاريخ الاسترداد 18 5, 2020، من <https://carnegie-mec.org/2020/04/07/ar-pub-81486>
- 16) غيتا غويناث. (2020). الإغلاق العام الكبير: أسوأ هبوط اقتصادي منذ الكساد الكبير. تاريخ الاسترداد 18 5, 2020، من صندوق النقد الدولي: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/14/blog-weo-the-great-lockdown-worst-economic-downturn-since-the-great-depression>
- 17) كريستالينا غورغييفا. (2020). أزمة عالمية منقطعة النظير تستدعي استجابة عالمية منقطعة النظير. تاريخ الاسترداد 18 5-2020، من صندوق النقد العربي: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/20/blog-md-a-global-crisis-like-no-other-needs-a-global-response-like-no-other>
- 18) محمد عبدالله يونس. (2020). الأوبئة (IR) كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح عالم ما بعد كورونا؟. أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
- 19) مروان المعشر. (30 3, 2020). أزمة كورونا وإمكانية التغيير للأفضل. الشرق الاوسط. تاريخ الاسترداد 18 -5-2020، من <https://carnegie-mec.org/2020/03/30/ar-pub-81394>
- 20) مركز الفكر الاستراتيجي. (2020). تأثيرات كورونا على التنافس الاقتصادي بين الصين وأمريكا. اسطنبول: مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.
- 21) منظمة الصحة العالمية. (2020). مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): تاريخ الاسترداد 30 5, 2020، من منظمة الصحة العالمية: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses>
- 22) وكالة فرانس برس. (2020). دعوة فرنسية ألمانية لفتح سريع للحدود في أوروبا. تاريخ الاسترداد 27 -5-2020، من وكالة فرانس برس: <https://www.afp.com/ar/news/1278/doc-1sa48y2>